

مكتب الإسكندرية	مكتب القاهرة	Member LexMundi World Ready	Member MERITAS LAW FIRMS WORLDWIDE	
10 ميدان عرابي المنشية الإسكندرية، مصر ت: +20 3 - 484 99 98 فاكس: +20 3 - 481 59 08	12 شارع المرعشلي الزمالك، القاهرة، مصر. ت: +20 2 - 27 399 399 272 88 888 فاكس: +20 2 - 273 70 661	SHALAKANY.COM		

الملحق (1)

مكتب الشلقاني للاستشارات القانونية والمحاماة شروط وأحكام التعاقد لتقديم الخدمات (إصدار عام 2016 ب)

تسري الشروط والأحكام التالية، وما قد يطرأ عليها من تعديل من حين لآخر يُتفق بشأنه معكم كتابة، على ما نقدمه لكم من خدمات سواء على المستوى العام أو بشأن موضوع محدد. ويرد بالفقرة (12) تعريف لكلمات واصطلاحات معينة مستخدمة في شروط وأحكام التعاقد لتقديم الخدمات هذه، ومنها الإشارة "إليك" وإلى "مكتب الشلقاني" أو "المكتب". ويرجى الرجوع إلى الموقع الإلكتروني (www.shalakany.com) للتعرف على أهم المعلومات عن مكتب الشلقاني للاستشارات القانونية والمحاماة. إذا وقع أي تعارض بين شروط وأحكام التعاقد لتقديم الخدمات هذه وأي شروط وأحكام أخرى يتفق بشأنها بيننا وبينكم كتابة في أي حين، تسري الشروط والأحكام الأخيرة.

1- نطاق المهمة الموكلة إلينا

- 1-1 سيتم الاتفاق فيما بيننا وبينكم من حين لآخر بشأن نطاق مهمتنا المتعلقة بكل "معاملة/موضوع" معكم.
- 1-2 يتأسس الرأي الاستشاري المقدم من جانبنا بناءً على مفهومنا لما هو معمولاً به وللتشريعات وأحكام القضاء المنشورة والسارية حين تقديمه، وأي تغييرات لاحقة في القانون أو العمل أو أحكام القضاء قد يؤثر بالتالي على ما أنتهى إليه رأينا واستنتاجاتنا، ولن يكون لزاماً علينا إجراء تحديث لرأينا الاستشاري من واقع أي تغييرات لاحقة للقانون أو العمل أو أحكام القضاء، ما لم نتفق معكم خصيصاً في هذا الشأن.
- 1-3 خلال عملنا في أي معاملة/موضوع معكم، قد نقدم لكم مسودات للمستندات المعدة من جانبنا، كخطابات الرأي أو التقارير، وذلك لنظرها من جانبكم. ولكن لا يجوز لكم الاعتماد على أي مسودة منها حتى إتمام محتواها وإصدار تأكيد كتابي من جانبنا لكم بشأنها، بل حتى إذا لم نوافقكم بنسخة نهائية من هذا الرأي أو ذلك التقرير. وقد يرد العديد من صور ونسخ المستندات التي أجرى صياغتها بشكل نهائي في وسائل تخزين متعددة. وفي حالة وقوع أي تعارض فيما بينها، تكون الصورة المستندية الموقعة هي النسخة النهائية الحاسمة بهذا الشأن.
- 1-4 تحقيقاً للأغراض المهنية للعمل، سوف يتم التعامل معكم بصفتمك عميل لدينا، وسيكون لنا صلاحية استلام التعليمات منكم ومن أي شخص نرى أنه قد تم تفويضه من جانبكم للإدلاء بالتعليمات لنا. إن التزامنا بالحرص والعناية سيكون تجاهكم فقط بصفتمك عميل لدينا ولن يمتد ليشمل شركتكم القابضة أو فروعكم أو شركاتكم التابعة أو أي من الغير، ما لم تصدر موافقة كتابية منا بهذا الشأن.
- 1-5 إن مهمتنا الموكلة من جانبكم ولصالحكم تنشئ حقوقاً والتزامات بيننا وبينكم فقط، ولا يجوز لأي شخص آخر الاعتماد على رأينا الاستشاري المقدم إليكم من جانبنا، ولا يفترض أن يتمتع ذلك الشخص الآخر بأي حماية من واقع التزاماتنا وخدماتنا المقدمة لكم أو أن يطلب إلزامنا بأي شرط من شروط مهمتنا معكم بموجب أي قانون ساري.

1-6 يحتفظ المكتب بحقه في عدم إفاد أي من شركاءه أو مستشاريه أو العاملين به إلى أي محل أو مكان إذا كان في ذلك ما يعرض سلامتهم الشخصية للخطر.

2- الموارد

- 2-1 يتم الاستعانة في عملنا معكم بشركاء وعاملين من مكتب الشلقاني أو معه (سواء كانوا معينين من جانب المكتب أو متعاونين معه أو معينين أو مشاركين بواسطة أي طرف من الغير يعمل لدى المكتب أو لصالحه) ممن نراهم ملائمين لتولى مهمتنا معكم. إن محامونا والأشخاص الآخرين ممن يتولون العمل في معاملتكم قد لا يكونوا جميعاً من الممارسين القانونيين المؤهلين للعمل في الاختصاصات القانونية السارية على المعاملة/الموضوع. ولهذا، فإذا رأينا أنه من الضروري إشراك عاملين آخرين من مكتب الشلقاني لتقديم خدمات تتعلق بالمعاملة/بالموضوع المذكور في أي دولة نعمل بها، فسيكون عليكم الموافقة على منحنا الصلاحية اللازمة للقيام بذلك، طبقاً لشروط التعاقد الماثلة.
- 2-2 إذا وافقتم على الإدلاء بتعليمات لأي مستشارين (بخلاف مكتب الشلقاني) في إطار المعاملة/الموضوع، فسوف تتحملون المسؤولية مباشرة عن أتعابهم وخدماتهم الأخرى ومصروفاتهم وأي ضرائب مبيعات أو ضرائب قيمة مضافة وأي فوائد. ولن نقبل تحمل أي مسؤولية عما يقوم به هؤلاء المستشارين من تصرفات أو ما قد يرتكبونه من أخطاء سواء بالفعل الإيجابي أو بالامتناع.

الشلقاني

3- الأتعاب

- 3-1 سيتم الاتفاق فيما بيننا من حين لآخر على الأتعاب المستحقة لنا عما نقدمه من خدمات قانونية بشأن أي معاملة/موضوع. مع العلم أن المكتب يراجع أتعاب ساعة العمل لمحاميته من وقت لآخر (ويكون ذلك بصفة سنوية عادة). وعليه فإن المحامين المضطلعين بالمعاملات أو المواضيع الخاصة بكم قد يتدرجوا إلى مناصب أعلى مما يترتب عليه زيادة في أتعابهم المحددة بالساعة أثناء عملهم الخاص بالمواضيع والمعاملات الخاصة بكم. وسوف نعلمكم بأي تغييرات تتم في هذا الصدد وتسري الزيادة في الأتعاب المحددة بالساعة على المواضيع والمعاملات من وقت لآخر، ما لم يتم الاتفاق على خلاف ذلك.
- 3-2 وقد تشمل أتعابنا الوقت المبذول في السفر بناءً على تعليماتكم لاستيفاء أغراض المعاملة/الموضوع، على اعتبار أن ذلك الوقت لم يتم استثماره في أغراض العمل الأخرى.
- 3-3 سوف نسترد المصروفات الآتية: (أ) النفقات (أي مصروفات الغير و/أو أتعاب البحث الخارجي)، المصروفات الفرعية (أي تكاليف المكالمات الدولية، وتصوير المستندات، ورسائل الفاكس، ورسائل البريد السريع) بالسعر الفعلي لها أو السعر المحدد بشأنها، وما تحملناه من مصروفات سفر وإقامة لأغراض العمل (أو القيمة المعادلة لها)، و(ب) تكاليف وأتعاب المستشارين والموقنين والخبراء والمحاسبين الآخرين (أو من يمثّلهم من مقدمي خدمات) ممن أوكلنا إليهم تقديم الخدمات نيابة عنكم و(ج) المصروفات المعقولة الخاصة بالوجبات الغذائية للمحامين أو عاملين في حالة القيام بأعمال خاصة بالموضوع أو المعاملة أثناء الإجازة الأسبوعية أو العطلات الرسمية أو أوقات العمل الإضافية، إلا أنه إذا تجاوزت المصروفات أو التكاليف أو الرسوم المذكورة مبلغ 500 دولار أمريكي (خمسائة دولار أمريكي) فسيتم استصدار موافقة بشأنها أولاً من العميل قبل قيام مكتب الشلقاني بالصرف أو الإنفاق.
- 3-4 أي بيان تقديري نقدمه لكم بشأن أتعابنا عن معاملة/موضوع معين سيكون مجرد تقييم يتأسس على معرفتنا بالمعاملة/بالموضوع وتقديرنا لمقدار العمل اللازم لاستيفاء ما ورد لنا من تعليمات بشأنها في الوقت الذي أجرى فيه التقييم. وإذا ثبت عدم صحة هذه الافتراضات أو تلك التقييمات التي أجريت في ذلك الوقت أو تم تغيير التعليمات الواردة لنا، فلا يجوز حينئذ الاعتداد بدقة هذا التقدير، ولا يجب بالتالي اعتبار أي بيان تقديري بياناً نهائياً قطعاً أو أنه يضع حداً أقصى لأتعابنا.
- 3-5 إذا اتفقتنا على إجراء ترتيبات لأتعاب ثابتة أو أتعاب بحد أقصى، فيجب موافقتكم على أنه إذا تغير مقدار العمل تغيراً جوهرياً خلال سير المعاملة/الموضوع، فسندتفظ حينئذ بالحق في إعادة النظر في أتعابنا مع تحميلكم بقيمة الزيادة في العمل بما يتناسب مع اتفاق الأتعاب الأصلي. وإذا نمت إلى علم المكتب أن هناك ثمة تغيير جوهري محتمل في مقدار العمل، فسيتم إخطار العميل مقدماً واستصدار موافقة منه قبل الشروع في زيادة حجم العمل بصورة مطردة.

4- الفواتير وشروط الدفع

- 4-1 سوف نقدم لكم فواتير تتماشى إما مع الترتيبات المتفق بشأنها أو على الفترات التي نراها ملائمة (ويكون ذلك عادةً بصفة شهرية). كما أنه من المتوقع عليه أنه يحق لنا إرسال فواتيرنا إليكم إلكترونياً بالإيميل. وستتضمن كل فاتورة بياناً بالعمل المؤدى من جانبنا أو من جانب الآخرين العاملين لدى مكتب الشلقاني. وينبغي تسوية الحسابات خلال ثلاثين يوم وفي حالة الخلاف بشأن المبالغ المطالب بها جزئياً فسوف تقومون بسداد الجزء الآخر الغير قائم بشأنه الخلاف فوراً. كما أنكم تقررون بالتزامكم بسداد أتعابنا بصفة أصلية حتى لو وافق أو أقر طرف آخر بالسداد نيابة عنكم. وسندتفظ بحقنا في احتساب فوائد، تحسب على أساس يومي بمعدل سبعة في المائة (أو إذا كان سعر الفائدة على المدفوعات المتأخرة منصوص عليه في القانون المختص، فيكون بالسعر المنصوص عليه بذلك القانون)، و/أو قد يتم إجراء مقاصة بين أي مبالغ مستحقة لنا وأي مبالغ في حيازتنا و/أو الاحتفاظ بأي مستندات في حيازتنا إذا كانت تتعلق بالفواتير التي لم يتم سدادها في ذلك الحين.
- 4-2 أتعابنا لا تشمل ضريبة القيمة المضافة (أو أي ضرائب أخرى مماثلة) وسوف تزداد فواتيرنا بقيمة هذه الضريبة التي يتعين عليكم سدادها بالإضافة للأتعاب بصفتكم متلقين للخدمة. كما أن أتعابنا واجبة السداد كاملة حيث أنها الأتعاب الصافية ولا تشمل أي استقطاعات ضرائبية من المنبع أو أي استقطاعات أخرى قد تفرض قانوناً طبقاً لقوانينكم المعمول بها.

5- وسائل الاتصال

- 5-1 ما لم يرد لنا تعليمات بخلاف ما يلي، فيجوز لنا التواصل معكم بأي وسيلة اتصال نراها ملائمة ودونما الرجوع إليكم في ذلك، بحيث يتم الاتصال مباشرة مع أعضاء من فريق العمل لديكم أو مع مستشاريكم الآخرين ممن نعتبرهم ملائمين ونراهم أطراف مشاركين في المعاملة/الموضوع وبمكثهم المعاونة من حين لآخر فيما نقدمه لكم من خدمات. وما لم نخطرنا بخلاف ما يلي، فسندفترض موافقتكم على الاتصال بكم وبمستشاريكم بشأن المعاملة/الموضوع (وما بها من معلومات سرية) عبر البريد الإلكتروني، على أنه ينبغي العلم بأن مراسلات البريد الإلكتروني ليست وسائل اتصال مأمونة تماماً أو وسائل اتصال خالية من العيوب.
- 5-2 إننا نستخدم برامج فترة بغرض التقليل من ورود أي رسائل غير مرغوب فيها أو التعرض لأي فيروسات في أنظمتنا الإلكترونية. وحيث أنه يعتبر من المخاطرة أن يتم فترة مراسلاتنا المشروعة، فلا ينبغي عليكم افتراض تسلمنا لأي رسائل بريد إلكتروني، بل ينبغي عليكم إجراء متابعة لأهم المراسلات وذلك بطريق الهاتف أو الفاكس أو البريد. كما لن نقبل بالتالي أي مسؤولية إذا لم يعمل نظام الفترة لدينا بالشكل الملائم مما يترتب عليه تعرض أنظمتكم لأي فيروس يرد من رسالة بريد إلكتروني مرسل من جانبنا.
- 5-3 لا يعتد بأي رأى أو فتوى من المكتب ما لم تكن كتابية. وعلى ذلك فبالرغم من أنه في بعض الأحيان يتم التواصل شفاهة في اجتماعات أو اتصالات تليفونية فيجب تأكيد أي رأى أو فتوى تعطى بهذا الأسلوب كتابة من المكتب وإلا لا يعتد بها كراي أو فتوى من المكتب.

6- المعلومات السرية

6-1 سوف نراعى سرية أي معلومات ترد إلينا من جانبكم أو من مستشاريكم الآخرين وذلك حينما نؤدي خدمات لصالحكم، وملتزم بعدم الإفصاح عن أي من تلك المعلومات لأي شخص دون موافقة مسبقة من جانبكم، ويستثنى من ذلك (أ) إذا كنا ملزمين بالإفصاح بموجب أي قانون ساري أو قاعدة أو أمر قضائي صادر وواجب التطبيق رغم قيامنا باتخاذ أي إجراء – ممكن عملياً وعلى نفقتكم – تطلبونه للمعارضة في هذا الإفصاح، وذلك بعد إحاطتكم بهذا المطلب إن كان مسموحاً لنا القيام به، (ب) الإفصاح لأي شخص (ومنهم مستشاريكم الآخرين أو المختصين لديكم أو خلاف ذلك) ممن نعتبرهم ملائمين لمعرفة تلك المعلومات السرية لغرض المعاونة في إجراء المعاملة/الموضوع مراعين في ذلك تحقيق مصالحكم، و(ج) لأي أطراف من الغير يقع عليهم الاختيار كمسؤولي النسخ والترجمة ووكالات التخلص من النفايات وموردي خدمات العمل الخارجيين ممن يتعاونون مع المكتب في الشؤون المالية والإدارية وشؤون الدعم الأخرى ويعملون إما لدى المكتب أو لصالحه ويكونون ملتزمين بالقيود الملائمة للحفاظ على السرية.

6-2 إننا نراعى نفس الالتزام بالسرية مع كافة عملائنا. وبالتالي، فلن يمكننا الإفصاح لكم عن أي معلومات وردت لنا أو في عهدتنا بشأن أي موضوع آخر حتى لو كان هذا الموضوع يتصل اتصالاً وثيقاً بموضوعكم، ما لم تصدر لنا موافقة مسبقة من العميل الآخر.

6-3 قد نعمل من حين لآخر لصالح عملاء آخرين ("العملاء الآخرين") وقد تختلف مصالحهم مع مصالحكم. وقد يكون في حوزتنا معلومات سرية خاصة بكم وتكون جوهرية بالنسبة للموضوعات الخاصة بالعملاء الآخرين. وعليكم بالتالي الموافقة على أن يتم الوفاء بالتمسك بالسرية أمامكم من خلال أعمال وسائل تأمين ملائمة تُنفذ طبقاً للقوانين السارية وصولاً للحفاظ على معلوماتكم السرية. وفي حالة وجود تلك الوسائل، فيتعين عليكم الموافقة على عدم منعنا من العمل لصالح العملاء الآخرين بسبب حيازتنا لمعلوماتكم السرية. وقد يكون أيضاً في حوزتنا من حين لآخر معلومات سرية لعملاء آخرين، وتكون لها أهميتها بالنسبة للمعاملة/الموضوع الجارية معكم. وعليكم الموافقة على أننا يجوز لنا العمل لصالحكم في هذا الموقف طبقاً للقوانين السارية وباستخدام وسائل الحماية الملائمة لدينا لحماية تلك المعلومات السرية.

6-4 في دول معينة، تسري لوائح على الاستشاريين بشأن ترتيبات ضريبية معينة بحيث يتعين عليهم الإفصاح عن تفاصيل ما للجهات الضريبية. ولكن في العديد من الحالات، لا يكون لزاماً علينا الإفصاح عن تلك الترتيبات على اعتبار أن رأينا الاستشاري قد يتمتع بميزة قانونية سارية تعيننا من الإفصاح. ومع ذلك، فإن كان عليكم الإفصاح عن تلك التفاصيل أو عما أدينه من مشورة قانونية من حيث ما يتعلق بها من ترتيبات ضريبية، وتنازلت عن أي ميزة قانونية بعدم الإفصاح، فقد يكون لزاماً علينا بموجب اللوائح السارية في مناطق معينة أن نفضح عن أعمالنا الاستشارية إلى الجهات الضريبية المعنية.

6-5 سنفترض أن المعلومات التي تقدمونها أو تفصحون عنها لنا والتي تخضع للالتزامات بالسرية عليكم تجاه الغير أنها قد قدمت و/أو أفصح عنها لنا دون الإخلال بهذه الالتزامات.

6-6 إذا اتصلتم بنا بشأن موضوع يحتمل التعامل فيه، ولكنكم قررتم عدم تكليفنا به، فعليكم الموافقة على أن نعمل لصالح عميل آخر تكون مصالحه متعارضة مع مصالحكم في هذا الموضوع، على أن يتم حماية معلوماتكم السرية وفقاً لنظامنا المعتاد وبموجب القواعد السارية.

7- تعارض المصالح

7-1 إننا لدينا إجراءات مُخصصة لمنع العمل من جانبنا لصالح أي عميل في أي موضوع ينطوي على تعارض مصالح مع عميل آخر أو يحمل مخاطرة شديدة بوجود هذا التعارض. وبالتالي فإذا كنتم تعلمون أو نما إلى علمكم باحتمال وجود تعارض، فيرجى رفع الأمر على الفور إلى الشريك المسئول عن المعاملة/الموضوع أو أي شريك آخر بالمكتب. وسنقوم بإخطاركم بأي تعارض مُحتمل في حدود ما هو ملائم ومع مُراعاة التزامنا أمام عملائنا بالحفاظ على السرية. وإذا ظهر أي تعارض من هذا النوع، فعليكم ترك الأمر لنا ليكون لنا القرار عما إذا كان ينبغي أن نعمل لصالح كلا الطرفين أو لصالح طرف منهما أو عدم التعامل مع أي منهما مع الأخذ في الاعتبار كافة القوانين السارية وأفضل الممارسات ومصالحكم ومصحة العميل الآخر. وفي حالة عدم موافقتنا بتعليمات بشأن موضوع معين، فيمكننا أن نقبل العمل فيما يتعلق بهذا الموضوع مع عميل آخر، إذا كان ذلك مسموحاً به وفقاً للقواعد المطبقة وما لم يتم الاتفاق فيما بيننا على خلاف ذلك.

7-2 وبغض النظر عما ورد بعاليه، فإننا مؤسسة قانونية تعرض كافة الخدمات وتمثل العديد من العملاء على المستوى الإقليمي والدولي بل وعلى نطاق واسع من الصناعات والأعمال وفي شتى الموضوعات. ولهذا السبب، فيدون أعمال البند الملزم بالتنازل عن التعارض، وذلك في حدود ما تسمح به القوانين السارية، فقد تكون حالات تعارض المصالح بمثابة عائق يمنعه بل ويمنع العملاء الآخرين من استخدام الحق في اختيارنا كمستشار قانوني لهم. وبالتالي، فكل جزء لا يتجزأ من ارتباطنا معكم بشأن أي معاملة/موضوع بل وما لم يتم الاتفاق على خلاف ما يلي، يكون عليكم الموافقة على أنه يجوز لنا – حالياً ومستقبلاً – أن نتمثل عملاء آخرين يتعارضون معكم أو مع أي كيان تابع لكم في أي موضوعات لا ترتبط ارتباطاً وثيقاً بمواضيع عهدتم إلينا بها ("الموضوعات غير المرتبطة"). وعليكم أيضاً الموافقة على أنه لا يجوز لكم إلزامنا – سواء بالأصالة عن أنفسكم أو بالنيابة عن أي كيان أو شخص آخر – بأن يكون تمثيلنا لكم أو لأي كيان تابع لكم في أي موضوع سابق أو حالي أو مستقبلي بمثابة عامل أساسي يحول دون قيام المكتب بتمثيل عميل آخر في أي موضوعات غير مرتبطة. وعليكم أيضاً الموافقة على أن تعاملنا في أي موضوع غير مرتبط – طبقاً للقوانين السارية – لا يمثل إخلالاً بأي من التزاماتنا تجاهكم أو تجاه أي كيان تابع لكم.

7-3 في حالات معينة، قد يكون لدينا أكثر من عميل لديه اهتمام فعلي أو محتمل بنفس موضوع المعاملة/الموضوع أو لديه الرغبة في المنافسة على نفس الأصل (بمعنى تملك شركة معروضة بالمزاد العلني) وفي هذه الحالات، يتعين عليكم الموافقة على أن يكون لنا حرية العمل مع أكثر من عميل في حدود ما هو مصرح به قانوناً وطبقاً لأحكام القوانين السارية.

- 8- حماية البيانات وأعمال التسويق**
- 8-1 عند تقديم الخدمات لكم و/أو لمسئوليكم أو عامليكم (ممن يكون لكل منهم "موضوع" ضمن البيانات)، فيجوز لنا إجراء معالجة للبيانات الشخصية. وقد تشمل هذه المعالجة عملية نقل للمعلومات على المستوى الدولي إلى (أ) مقر المكتب، أو (ب) الغير ممن يقومون بمعالجة البيانات نيابة عنا أو (ج) الجهات المعنية بتطبيق القانون؛ على أننا نوافق على الالتزام بالقوانين واللوائح المختصة بحماية البيانات عند معالجة تلك البيانات الشخصية،
- 8-2 عندما تقدمون لنا معلومات بشأن مسئوليكم وعامليكم للأغراض المبينة بالفقرة (8) هذه، فستكون بمثابة تأكيد على أن لديكم الصلاحية للعمل بصفة وكيل عنهم.
- 8-3 في حدود ما هو مصرح به في القوانين والأحكام السارية، يكون عليكم الموافقة على أنه يجوز لنا مراقبة المراسلات الإلكترونية لغرض التأكد من الالتزام باللوائح القانونية والقواعد الرقابية والسياسات الداخلية.
- 8-4 عليكم الموافقة على أنه يجوز لنا الإفصاح عن صفتنا كمثل لكم وذلك في مستندتنا الدعائية وما شابها من مواد، وإذا كانت العملية الدعائية تسري على مستوى الجمهور، فيجوز لنا الإفصاح عن المعاملة/الموضوع التي أجريناها أو نجرها لصالحكم. أما إذا لم تكن المعاملة/الموضوع جارية على مستوى الجمهور، فيجوز لنا فقط الإفصاح عن المعاملة/الموضوع لأغراض التسويق بشكل عام (دونما الإشارة إليكم)، ما لم يتفق على خلاف ذلك فيما بيننا.
- 9- النسبية وحدود المسؤولية**
- 9-1 إذا كنا نتحمل المسؤولية تجاهكم بشأن التزام علينا يتعلق بضرر تكبدتموه (بما في ذلك الفوائد والتكاليف)، وكان (طبقاً للفقرة 9-2) هناك شخص آخر مسئول تجاهكم عن نفس الضرر (أو كان علينا الالتزام بذلك إذا كان الشخص الآخر قد أبرم تعهداً تعاقدياً لصالحكم بأداء التزاماته على مستوى من العناية والجدية التي يحق لكم توقع تنفيذها تحت تلك الظروف التعاقدية)، فينخفض حينئذ التعويض واجب السداد من جانبنا بشأن ذلك الضرر بما يتناسب مع حدود مسؤولية الشخص الآخر عن ذلك الضرر.
- 9-2 عند تحديد نسبة المسؤولية الخاصة بذلك الشخص عن هذا الضرر، طبقاً للفقرة 9-1، فلن يؤخذ في الاعتبار أي اتفاق يحدد قيمة التعويض واجب السداد من جانب ذلك الشخص أو أي عجز فعلى أو محتمل في استرداد ذلك المبلغ (سواء كان ذلك يرجع إلى تسوية أو تحديد مستوى المطالبات أو لأي سبب آخر).
- 9-3 وبخلاف حالات الغش والإهمال الجسيم أو سوء التصرف المتعمد، ففي جميع الأحوال لن نتحمل تجاهكم المسؤولية عن أي خسارة أو ضرر أو تأخير قد يصيبكم نتيجة لتقديم خدماتنا أو استيفاءنا لالتزاماتنا القانونية (أو تصرفنا على الوجه الذي نرى أنه مطلوب منا) هذا طالما أننا تصرفنا بحسن نية. وفي جميع الأحوال فإن الحد الأقصى لمسئوليتنا سوف يكون إما (أ) ما يغطيه مبلغ تأميننا عن المسؤولية المهنية أو (ب) قيمة الأتعاب التي سددت لنا فعلاً عن المعاملة/الموضوع، أيهما أعلى.
- 10- مكافحة غسيل الأموال**
- في مناطق معينة، قد نخضع لقوانين ولوائح تتعلق بمكافحة غسيل الأموال، وحتى يمكن الالتزام بها:
- 10-1 قد نلتزم منكم موافقتنا بالمعلومات ذات الصلة لغرض إجراء بحوث جادة نافية للجهالة بشأن العميل (أي التحقق من الشخصية و/أو إيجاد دليل عن مصدر الأموال، ويكون عليكم الموافقة على موافقتنا بها فور طلبنا إياها، بل ويكون عليكم أيضاً الموافقة على قيامنا بإجراء تحقق الكتروني عن الشخصية.
- 10-2 قد يكون لزاماً علينا إبلاغ السلطات المختصة بأي نشاط محل شكوك والحصول على موافقة مسبقة من تلك السلطات قبل الشروع في العمل، مع العلم بأننا في الغالب نحظر علينا إحاطتكم بأننا أجرينا هذا البلاغ.
- 10-3 في بعض الظروف، قد نضطر للتوقف عن العمل في المعاملة/الموضوع دون توضيح.
- 11- موضوعات أخرى**
- 11-1 عليكم الموافقة على أنه طبقاً لسياستنا المتعلقة بالتخلص من المستندات، قد نقوم بالتخلص من أوراقنا، وإن أمكن من الناحية العملية التخلص من ملفاتنا الإلكترونية (بخلاف الأوراق التي طلبتكم منا أن نعيدها إليكم أو لأي شخص آخر)، وذلك بعد مرور ثلاثة أعوام أو أكثر من تاريخ إرسال فاتورتنا النهائية بشأن المعاملة/الموضوع، إلا إذا استلزم القانون واجب التطبيق في أي منطقة أن نحفظ بالمستندات أو الملفات الإلكترونية لمدد أطول.
- 11-2 إننا نحفظ بحق التأليف وكافة حقوق الملكية الفكرية الأخرى الخاصة بمنجاتنا عن العمل، على أننا سمنحكم ترخيصاً بالاستخدام وباستصدار نسخ من المستندات التي نعدها لأغراض المعاملة/الموضوع، على ألا يتم ذلك لأي موضوعات أخرى، ما لم يُتفق بيننا على خلاف ذلك.
- 11-3 عليكم الإدلاء بتعليمات لنا عن كل معاملة/موضوع على حدة، بمعنى أنكم لن ترتبطوا بنا ارتباطاً دائماً، فلنك إنهاء ارتباطنا معكم في أي حين، ولنا أن نوقف السير في أي معاملة/موضوع على أن يتم ذلك لسبب معقول (أي إذا لم تسددوا لنا فاتورة مرحلية مثلاً أو إذا حدث تعارض في المصالح) وذلك طبقاً للقوانين السارية. وما لم يتم الإنهاء بشكل مبكر، فسيتم إنهاء ارتباطنا معكم بشأن كل معاملة/موضوع بعد مرور (3) ثلاثة

الشلقاني

أيام من إرسال فاتورتنا النهائية. وفي كل حالة من الحالات، ستظلون مسؤولين أمامنا عن أتعابنا ومصروفاتنا عن العمل المؤدى حتى مرحلة الإنهاء.

11-4 إذا لم تحظ أي خدمة قدمناها على رضاكم، فعليكم الاتصال بالشريك المسئول معكم عن المعاملة/الموضوع، وسيكون رئيس القسم ذو الصلة بالمعاملة/بالموضوع مرحباً بمناقشة الأمر معكم.

11-5 ما لم نتفق على خلاف ذلك معكم، سواء بصفة عامة بالنسبة لعمل يقدمه المكتب أو بصفة خاصة في أي منطقة محددة أو بالنسبة لأي معاملة/موضوع محدد، يخضع اتفاقنا معكم وأي التزامات غير تعاقدية تنشأ عن أو تتعلق بالمعاملة/بالموضوع لأحكام القانون المصري، وسيخضع أي نزاع (شاملاً النزاع المتعلق بأي التزام غير تعاقدية) لمناطق الاختصاص الحصري للمحاكم المصرية.

11-6 بالنسبة لخدماتنا التي تتضمن أعمال نزاع قانوني، قد نطلب منكم توكيلاً قانونياً لبعض محامينا أو لجميعهم بحيث يصدر لهم مباشرة من جانبكم لتفويضهم بالتعامل أمام القضاء نيابة عنكم. وسيقدم هؤلاء المحامين خدماتهم نيابة عنا لاستيفاء التزاماتنا تجاهكم، على ألا تشمل أو يدخل في هذه الصلاحية التي تمنحونها لهم أي علاقة تعاقدية بينكم وبين هؤلاء المحامين، ما لم يتطلب القانون واجب التطبيق ذلك. وعليه، فما لم يتطلب القانون الساري خلاف ذلك، ستكون حقوقكم والتزاماتكم مبرمة بيننا وبينكم فقط حتى لو كنتم قد أصدرتم لهم ذلك التوكيل وبغض النظر عما إذا كان هذا التوكيل قد تم التعامل به أم لا.

11-7 لا تسري شروط وأحكام التعاقد لتقديم الخدمات هذه على الخدمات المقدمة لكم من قبل أفراد يمارسون العمل بصفة شخصية، فمثلاً بصفة محكم أو عضو مجلس إدارة شركة حيث سيتم الاتفاق بشأنهم على شروط تعاقدية منفصلة.

11-8 إننا نخضع للعديد من الأنظمة الجزائية التي تسري خصيصاً على دول معينة أو كيانات و/أو أفراد محددة. وقد يدخل ضمن هذه القوانين الجزائية أعمال حظر على الأسلحة أو قيود محددة أو عامة على أعمال التجارة أو قيود مالية. وعليكم بالتالي إحاطتنا على الفور إذا نما إلى علمكم أن أعمالنا بشأن المعاملة/الموضوع قد ينتج عنها ثمة إخلال بأي قوانين جزائية. وإذا رأينا - وفقاً لمطلق تقديرنا - أن أعمالنا بالنسبة لأي معاملة/موضوع قد ينتج عنها ثمة إخلال بأي قوانين جزائية، فقد نتوقف عن العمل في تلك المعاملة/الموضوع على الفور. ولن نكون مسؤولين تجاهكم عن أي خسارة أو ضرر أو تأخير تتعرضون له كنتيجة للالتزامنا بأي نظام جزائي أو كنتيجة لتصرفنا تصرفاً نرى أنه من المطلوب تنفيذه.

12- التفسير

بالنظر للغرض من شروط وأحكام التعاقد لتقديم الخدمات هذه، يُفسر كل معاملة/موضوع نقدم لكم بشأنه مشورة قانونية أو خدمات ("الخدمات") على أنه "معاملة". وتكون الإشارات "إليكم" هي إشارات إلى كيان الشركة أو إلى أي شخص آخر مسئول في الأساس عن إصدار التعليمات لنا فيما يتعلق بالمعاملة، أو ذلك الكيان أو الشخص الآخر الذي تعتبرونه والذي نوافق على أن يتم التعامل معه بصفة عميل في إطار هذه المعاملة. وتكون الإشارات إلى "نحن" أو "لنا" أو "مكتب الشلقاني" أو "المكتب" هي إشارات إلى مكتب الشلقاني للاستشارات القانونية والمحاماة المؤسس بموجب القانون المصري والكانن مقره الرئيسي في 12 شارع المرعشلي - الزمالك - القاهرة - مصر، كود بريدي 11211، و/أو (حسبما يتلاءم) المكاتب التابعة له أو الكيانات الأخرى التي تجرى أعمالاً خارج مصر باسم "مكتب الشلقاني" أو بأسماء من ضمنها "مكتب الشلقاني" أو تحت مظلة مشروع مشترك أو ترتيبات مشتركة مع مكتب الشلقاني في أي مناطق أخرى (بحيث يشار إلى كل كيان من هذه الكيانات على أنه "مكتب الشلقاني")، وحسبما هو ساري الشركاء والعاملين والمتعاقدين والأشخاص الآخرين ممن يعملون لدى المكتب أو لصالحه أو لصالح أي منهم وتم الاتفاق معهم على تقديم الخدمات لكم فيما يتعلق بالمعاملة/بالموضوع.